مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: امن الخليج في ظل التحولات الاقليمية الجديدة
اسم الكاتب: م.د. محمد ياس خضير
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7010
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 19:03 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

امن الخليج في ظل التحولات الاقليمية الجديدة

المدرس الدكتور

م.د. محمد ياس خضير (*)

ملخص:

تسعى دول الخليج العربي ودول مجلس التعاون بالخصوص الى محاولة تشكيل منظومة أمنية تحمي طبيعة الحياة ونظام الحكم في هذه الدول الست، هذا الهدف رافق الدول هذه منذ ثمانينيات القرن الماضي، بما حملته من تغيرات وتطورات تمثلت بالحرب الايرانية—العراقية التي دفعت هذه الدول الى تشكيل مجلس التعاون الخليجي، ومن ثم التحولات التي شملت البيئة الدولية في بداية التسعينيات من القرن الماضي التي اثرت بدورها على منطقة الخليج لاسيما بعد أحداث آب ١٩٩٠، والتي مثلت تحدياً كبيراً لهذه الدول.

الا ان التحولات التي تبعت احداث ١١ ايلول عام ٢٠٠١ ومن ثم اعلان الحرب على الارهاب، ومن بعدها احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وتغير موازين القوى في المنطقة لصالح ايران، اعاد مرة اخرى هذه المنطقة الى صلب التفاعلات الدولية، واوضح ان هذه المنطقة نتيجة المصالح الحيوية للدول الفاعلة فيها سواء اكانت اقليمية او دولية، جعلها تعاني من ازمة امنية خطيرة، لاتستطيع هذه الدول بمفردها مواجهتها، لهذا حددت خياراتها بالانحياز او المجارتة لدول كبرى فاعلة للمساعدة في حفظ امنها واستقرارها، واهم هذه الدول كانت ومازالت هي الولايات المتحدة الامريكية..

وفي ظل التطورات التي تحصل في المنطقة العربية بعد عام ٢٠١١؛ في ظل ما يسمى بالربيع العربي والثورات التي رافقت هذه الظاهرة الى اطاحت بانظمة حكم سياسية استمر

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين. :Email: mohammadyass@yahoo.com

حكمها لعقود من الزمن، اعاد مرة اخرى موضوع الامن في منطقة الخليج العربي، لاسيما بعد ان وصلت هذه التطورات الى دول مجلس التعاون كالبحرين مثلاً، مما دفع هذه الدول الى محاولة اعادة اكتشاف صيغة جديدة للامن في منطقة الخليج، قد تحفظ امن واستقرار هذه المنطقة، ومن خلال طرح مشاريع مختلفة تصب في حفظ الامن والاستقرار كتوحيد هذه الدول، وايضا تحديد خياراتها المستقبلية في التعامل مع الازمات المحتملة.

المقدمة :

لاشك ان تحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ عليهما هما من الغايات التي ترنو اليها الدول، في سياساتها الداخلية والخارجية، وهذه الغايات في الحقيقة تكاد تكون ان صح تسميتها بالمقدسة، لما لتحقيق الأمن والاستقرار من دور في نهوض وتقدم الشعوب والامم.

لذلك سعت غالبية الدول الى ترسيخ الأمن من خلال فهم البيئة الداخلية للدولة والتعامل الحذر مع البيئة الخارجية، ولأننا في عصر الانفتاح والتطور التكنولوجي اتجهت الدول نحو مفاهيم جديدة في التعامل مع الواقع الامني الذي يراد منه تحقيق الاستقرار، فاصبح التاثير والتأثر سمة لا يمكن نكرانها، فلا تستطيع دولة من الدول ان تغلق حدودها في سبيل الحفاظ على امنها بل اصبح الواقع يدفع الدول للتعامل مع التحديات التي تفرزها البيئة الخارجية باطر واساليب تحفظ استقرار وامن البيئة الداخلية، اذ اصبح من مهمة الدولة الاساسية تحقيق الامن من خلال ادراك مسالة الامن وما الذي يؤثر فيها.

وعليه فان دول مجلس التعاون الخليجي ، حالها حال الدول الاخرى تسعى نحو امن اقليمي يحفظ دولها من التغيرات والتأثيرات التي تحدث في بيئة الشرق الأوسط غير المستقرة والتي تعد من اكثر البيئات تعقيداً وتغيراً، لهذا عملت هذه الدول على تسخير كثير من امكانتها نحو هذا الهدف لابل انها بنت علاقاتها وتفاعلاتها حيال الدول الاخرى على اساس تحقيق امنها وسلامة اراضيها، في ظل متغيرات عدة حدثت في منطقة الشرق الأوسط وكانت على تماس مباشر مع منطقة الخليج العربي، لاسيما السياسة الخارجية الايرانية حيال هذه الدول التي فرضت بطبيعتها القائمة على تحقيق الزعامة الاقليمية على هذه الدول التعامل الحذر معها، وايضا ما حدث في العراق عام ٢٠٠٣ وما استتبعه من تحولات ادت الى زيادة فاعلية ايران في المنطقة

العربية، وصولا الى ما يسمى بالربيع العربي، الذي اجتاح العديد من الدول العربية الذي ادى الى تغيير انظمتها بعض الانظمة السياسية الحاكمة.

اهمية البحث:

ان موضوع الامن وسبل تحقيقة والحفاظ عليه اصبح من الاهداف الاساسية التي تسعى الدول الى تحقيقها، ومن هذه الدول هي دول مجلس التعاون الخليجي، التي تعد امنها مهددا منذ ثمانينيات القرن الماضي وما زالت، لذلك عملت هذه الدول على محاولة توحيد الجهد المشترك لتحقيق تلك الغاية ولاسيما بعد التحولات التي تشهدها المنطقة العربية بعد احتلال العراق وتغير موازين القوة في المنطقة، والتحولات التي رافقت ومازالت التغييرات التي حصلت في الدول العربية في إطار ما يسمى بالربيع العربي.

اهداف البحث:

يحاول البحث فهم وتحليل الاتي:

- كيف تشكلت منظومة الامن في الخليج.
- ما هو ادراك دول الخليج العربية وغير العربية لمنظومة الامن في الخليج؟.
- وما هي طبيعة الادراك الامريكي للامن في منطقة الخليج؟.
- كيف اثرت التحولات التي حدثت في منطقة الخليج العربي على مسألة الامن فيه؟
- وما هي خيارات دول مجلس التعاون الخليجي في ظل التحولات الجديدة؟.

مشكلة البحث :

ان التحولات التي حدثت ومازالت في بيئة منطقة الخليج العربي ابتداءً من الحرب الايرانية –العراقية في ثمانينيات القرن الماضي وحرب الخليج الثانية ١٩٩١ والثالثة التي تمخض عنها احتلال العراق عام ٢٠٠٣، والتحولات التي حصلت وما زالت في البلدان العربية في اطار التغيير الذي بدأ يحصل في عام ٢٠١١ في البلدان العربية ضمن ثورات الربيع العربي، فرض على دول الخليج اجراء مراجعات وتقييمات لأمنها ومسببات عدم استقراره ، ومحاولة الحفاظ على الوضع الحالي من خلال استثمار القدرات والإمكانات التي تتمتع بها هذه الدول سواء كانت ذاتية او

المبنية على تحالفات مع الدول الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الامريكية لتدعيم وحفظ امنها الداخلي.

فرضية البحث:

يحاول البحث اثبات الفرضية الآتية: ان امن منطقة الخليج العربي يتأثر وبشكل كبير بالتحولات التي تحصل في بيئة منطقة الخليج بشكل خاص ومنطقة الشرق الاوسط بشكل عام، فكلما حدثت تحولات في المنطقة زادت التعقيدات والمشكلات الامنية لدول الخليج ودفع هذه الدول الى تقوية روابطها وتحالفاتها مع الولايات المتحدة الامريكية لتأمين وصيانة الامن الداخلي لدوله.

منهجية البحث:

يحاول البحث تحليل موضوع امن الخليج في ظل التحولات الاقليمية الجديدة في اطار الاعتماد على منهج التحليل النظمي الذي يعتمد على تحديد المدخلات التي تؤثر على امن دول الخليج العربية ومن ثم تفاعل هذه المدخلات مع بيئة هذه المنطقة واوضاعها وخصوصياتها لفهم المخرجات التي تفضي عن هذا التفاعل، وايضا يعتمد البحث على اسلوب التفكير الاستقرائي الذي يقوم بملاحظة الجزئيات والحقائق والمعلومات الفردية، التي تساعد في تكوين إطار لنظرية يمكن تعميمها في تحليل الموضوع، وقد قسم الموضوع الى ثلاثة محاور: الاول تناول منظومة الامن في الخليج العربي والمحور الثاني تناول بالبحث موضوعة التحولات الاقليمية في منطقة الخليج اما الثالث فتناول بالبحث موضوع خيارات الامن الخليجي ، فضلاً عن المقدمة والخاتمة.

المحور الاول: منظومة الامن في الخليج العربي

تدرك معظم الدول الخليجية ان المنظومة الامنية في منطقتها، قائمة على اساس تعاون جميع دول في تحقيق الاستقرار للمنطقة، وان اي اخلال بالامن في اي دول من دول الخليج يمكن ان يستتبعها اخلال في امن الدول الاخرى، هذه النظرية حكمت ومازالت تحكم سياسات دول الخليج العربي في سياساتها المتبعة، لهذا عمدت نحو تدعيم الامن الجماعي في اطار مجلس التعاون الخليجي، وفي ظل وجود امريكي مكثف في المنطقة مع ادراك ايراني لكل خطوط الامن والسياسة

في الخليج ، ولدراسة منظومة الامن في الخليج العربي، يجب الاخذ بالاعتبار مدرك دول الخليج نفسها والمدرك الايراني والمدرك الامريكي.

اولا: مدرك دول مجلس التعاون الخليجي

لاشك ان دول الخليج العربي تدرك مسالة امن هذه المنطقة من خلال التهديدات والتحديات التي تواجهها دول هذه المنطقة، لهذا اتفقت دول المجلس على تشكيل رؤية واحدة حيال مسالة الأمن وتحقيق الاستقرار في الخليج، ولاسيما بعد ان تم تشكيل مجلس التعاون الخليجي في بداية ثمانينيات القرن الماضي، وتعزز هذا الإدراك بعد الاحتلال الامريكي للعراق وغياب العراق عن ساحة الفعل والتوازن الاستراتيجي، مما فسح المجال الى تغير طبيعة التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي لصالح ايران[١].

وبالرغم من وجود نزاعات إقليمية بين الدول الخليجية، الا ان قادة دول مجلس التعاون الخليجي سعوا نحو توسيع التعاون في المسائل العسكرية والأمنية الداخلية، وكان الحافز وراء هذا التوجهات هو سلسلة من الاضطرابات الداخلية في هذه الدول مثل محاولة انقلاب في البحرين في كانون الاول عام ١٩٨١ التي اتهمت ايران بالوقوف ورائها، لهذا اتجهت دول الخليج الى تشكيل مجلس التعاون الخليجي فكانت الحاجة والمبرر لانشاءه العامل الامني بالاساس، وان دول الخليج العربي تدرك ان امن الخليج تاثر نتيجة للتهديدات التي تمثلت في التحدي الايراني منذ ١٩٨٠-١٩٨٨، والتفجيرات التي وقعت في الكويت في كانون الأول عام ١٩٨٣، وايضاً محاولة اغتيال حاكم الكويت في ايار عام ١٩٨٥، وبعد ذلك أعمال العنف في الكويت التي اتهمت إيران ايضاً بدعمها، مما دفع وزراء الخارجية ووزراء الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي ان يضعوا هذه المسألة على رأس جدول الأعمال، أذ اتفقوا في قمة دول مجلس التعاون الخليجي المنعقدة في ٥ تشرين الثاني عام ١٩٨٤ على إقامة قوة مشتركة تحت قيادة السعودية، (درع الجزيرة) [٢].

ان التحدي الايراني لدول الخليج العربية المقترن بالسعي الى امتلاك التقنية النووية سوف يؤثر على موازين القوة في منطقة الخليج العربي ، مما جعل استجابة دول الخليج العربية تكون بادراكها ان معضلة الامن والاستقرار في منطقة الخليج العربي تتمثل في سعي ايران الى تحقيق الزعامة الاقليمية ويقابلها ضعف هذه الدول ، لهذا سعت هذه الدول الى تقوية تحالفاتها

بالولايات المتحدة والدول الغربية الاخرى وتقوية تحالفاتها فيما بينها ولاسيما بعد ان قرر زعماء الدول الخليجية الست في اجتماع قمتهم في عام ٢٠٠٠، على توقيع اتفاقية دفاع الخليج، وتعهدوا أن تقدم دول المجلس التعاون والمعونة لبعضها البعض في حال وقوع هجوم على أي دولة من الدول الأعضاء[٣].

ان المشكلات ذات الطبيعة الامنية التي تتالت على دول الخليج اثرت وبشكل كبير على امنها القومي ، لهذا فان الدول الخليجية نتيجة الازمات المتلاحقة منذ الحرب الايرانية – العراقية والتي تبعها دخول العراق الى الكويت ومن ثم احداث ١١ ايلول التي اتهم بها مواطنون من دول الخليج ، ومن ثم الاحتلال الامريكي للعراق اثرت سلبا وجعلت امن دول الخليج يبدو مكشوفاً ومستهدفاً من قبل دول كثيرة، زادت ذلك تطورات الملف الإيراني النووي من إحساس دول الخليج العربية بالانكشاف الأمني، اذ إن جميع الحلول المطروحة لهذا الملف تأتي على حسابها. فإذا تم حله دبلوماسيا، فإن ذلك يعني تقديم واشنطن تنازلات لإيران في منطقة الخليج. أما إذا تم اللجوء إلى الحل العسكري، فسوف تكون دول الخليج في قلب الصراع والذي قد يمتد ليشمل المنطقة كلها.وقد انقسمت دول الخليج فيما بينها على كيفية مواجهة هذا "الانكشاف الأمني"، وبدأ هذا الانقسام في قمة الدوحة لدول مجلس التعاون الخليجي المنعقدة في ٤–٥ كانون الاول ٢٠٠٧ ، نتيجة مشاركة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد، ودعوته لإقامة منطقة أمنية خليجية، وتركز الاختلاف حول الاكتفاء بتوقيع اتفاقيات دفاعية ثنائية مع واشنطن، أو الانضمام إلى مبادرة اسطنبول التي طرحها حلف شمال الأطلسي في ٢٩ حزيران ٢٠٠٤ ؛ وقد انضم إلى هذه المبادرة بالفعل البحرين، والإمارات، وقطر، والكويت، في حين لا تزال السعودية وعمان تعارضانها. وأدى كل ذلك إلى الشعور – خليجيا – بثقل الأزمة الأمنية، فضلا عن ذلك كانت تفاعلات دولية مهمة كالسباق النووي في جنوب آسيا بين الهند وباكستان، أو تداعيات أحداث ١١ ايلول ، قد أضافت تعقيدات مختلفة لمعادلات وضغوط الأمن في الخليج.[٤]

فازمة البرنامج النووي الايراني تؤثر على سباق التسلح في المنطقة ، كما ان ايران تعد لاعبا اساسيا في المنطقة بعد عام ٢٠٠٣ ، وسعيها الى الهيمنة مقابل الضعف العربي ولاسيما من قبل دول الخليج [٥] التي سعت الى معادلة هذه المسالة بزيادة حجم تحالفاتها مع الولايات المتحدة

الامريكية وبعض الدول الغربية الاخرى ، قد منح للولايات المتحدة حق الوصول الى قواعدها ومرافقها العسكرية [٦] كما عملت في المدة الاخيره على اقامة الدرع الصاروخي مع الولايات المتحدة فضلاً عن الاتفاقات الامنية السابقة منذ اعلان مبدأ كارتر والتزام الولايات المتحدة بامن وسلامة منطقة الخليج ، فقد اقامت الولايات المتحدة مجموعة من القواعد العسكرية ، غير ان دول مجلس التعاون الخليجية وبعد ان حدد مسؤوليها صراحة ان الخطر الذي يواجه هذه الدول هو ايران، سعوا نحو تقوية تحالفاتهم مع الولايات المتحدة من خلال انشاء منظومة دفاع (الدرع الصاروخي) خلال زيارة وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلينتون الى الرياض في ٢٠١٢/٣/٣١.[٧]

كما ان اندلا ع ثورات الربيع العربي ادى الى زيادة شعور دول الخليج بأن أمن المنطقة قد بات مهددا أكثر من ذي قبل، خاصة بعد انتقال الاضطرابات الى داخل بعض دول مجلس التعاون لاسيما اندلا ع الاضطرابات في البحرين والتي قادت إلى دخول قوات درع الجزيرة إليها، ووصول الثورة إلى اليمن، أي إلى الحدود الجنوبية – الغربية للمملكة العربية السعودية. وهذا يعني مشاكل أمنية جديدة، في عصر تجتاحه قيم العولمة والحداثة، تحت العنوان نفسه، الا وهو أمن الخليج، الذي بدت كل التحولات المحيطة به وكأنها تؤثر فيه سلبيا، مما جعل الدول الخليجية حساسة تجاه التغيرات الحاصلة والمحيطة بها.[٨]

ثانياً : الادراك الايراني

ان نوايا ايران تبدو مبهمة ومعقدة الى حد ما ، وهذه الصفة تحاول ايران ان تضفيها على طبيعة تحركاتها وسياساتها حيال منطقة الخليج العربي ، ولعل سبب هذا التشويش في سياسة ايران حيال منطقة الخليج ياتي من ادراك ايران ان موازين القوة في منطقة الخليج غير مستقرة الى حد كبير فهي دولة اقليمية متنفذه تمتلك امكانات كبيرة .

ان سياسة ايران الاقليمية تقوم على[٩] :

- بسط هيمنة إقليمية، لاسيما هيمنة اقتصادية وثقافية، داخل محيط نفوذها.
- توسيع مجال نفوذها.
- تحقيق الاستقرار الإقليمي بما يضمن تفوق ايران في المنطقة.

السعي الايراني لانجاز هذه الاهداف في ظل بيئة اقليمية غير مستقرة كان احد ألاسباب في تصاعد النفوذ الإقليمي الإيراني، كما ان إيران تعد حلقة الوصل بين الشرق الأوسط وآسيا فهي فضلاً عن الامكانات العسكرية التقليدية لها نفوذ ثقافي وسياسي واقتصادي متصاعد ومؤثر. وإيران تقليديا تجيد استخدام القوة "الناعمة" – أي القدرة على استخدام السياسة والثقافة للسعي لتحقيق مصالحها الاستراتيجية. وهي تختلف عن الولايات المتحدة التي تملك القدرة على استخدام القوة "الصلبة"، وتتفوق إيران على الغرب بما تملكه من معرفة بالمنطقة، وإجادة للغاتها وثقافتها، وبما تملكه من علاقات تاريخية قوية. وبينما سعت الولايات المتحدة الى تغيير وإصلاح الشرق الأوسط، فإن إيران تميل إلى التعامل مع الأمر الواقع[١٠].فهي تدرك القدرات الفعلية لدول الخليج العربي ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣ ، فايران اصبحت اكثر قوة من قبل وعملت على زيادة فاعليتها ومن خلال تمتعها بعناصر قوة مضافة الى عناصر قوتها الحالية ولعل اهمها ، تحقيق نفوذ كبير في العراق مقابل تراجع عربي ملحوظ .

ثالثاً : الادراك الامريكي

تعد الولايات المتحدة اهم الفاعلين الدوليين في منطقة الخليج ، نتيجة للمصالح الحيوية الامريكية في هذه المنطقة فضلا عن اهمية هذه المنطقة العالمية لاحتوائها على اكثر من ٦٠%من المخزونات العالمية للطاقة وان من يسيطر عليها يستطيع التحكم في حركة الفاعلين الدوليين الاخرين .

ان الولايات المتحدة الامريكية صاغت استراتيجيتها في الخليج العربي انطلاقا من مصالحها الحيوية المتمثلة في المنطقة ، وان طبيعة التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج بات بعد عام ٢٠٠٣ يميل بشدة نحو سيطرة مطلقة للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة ، كما انها بفضل قواعدها في هذه المنطقة قادرة على المحافظة على هذه الهيمنة ولمدة طويلة، ولكنها تدرك مسالة اساسية ان ايران لها دور وحضور في منطقة الخليج وان فاعلية هذا الدور اذا ما اقترن بامتلاك سلاح نووي سوف يؤدي الى اختلال موازين القوة في منطقة الخليج وقد يدفع اسرائيل الى توجيه ضربة استباقية لايران[١١] مما قد يؤثر على امن واستقرار المنطقة عموماً.

لهذا عملت الولايات المتحدة الامريكية على ضمان مصالحها الحيوية في منطقة الخليج وكان في مقدمة مصالحها الحيوية هي[١٢]:

١. ضمان تدفق النفط دون اي معوقات وباسعار معقولة ، لان اي انقطاع للنفط نتيجة ظرف امني في منطقة الخليج سوف يؤدي الى ارتفاع اسعار النفط ؛اي تحقيق الانتاج المنتظم للنفط والغاز وتدفقهما بشكل ثابت الى الاسواق العالمية.[١٣]
٢. المحافظة على توازن القوى في منطقة الخليج ، فكان من واجبات الولايات المتحدة ان تحافظ على استقلال وامن دول الخليج العربية المنتجة للنفط ، كم انها اتبعت سياسة توازن القوى بين العراق وايران ونجحت هذه السياسة لاسيما في الثمانينيات من القرن الماضي ، واستطاعت بعد اجتياح العراق للكويت في عام ١٩٩٠ الى تدمير قوته العسكرية فضلا عن نشر ٥٠٠ الف جندي بشكل دائم في المنطقة .
٣. اقامة ترتيبات امنية دفاعية ، فقد ابدت دول الخليج العربية الضعيفة بعد اجتياح العراق للكويت بان تمنح الولايات المتحدة اقامة قواعد عسكرية دائمة ، فقد منحت المملكة العربية السعودية للطائرات الامريكية منفذا الى قواعدها الجوية ، وايضا عملت الكويت على استضافة كتيبة مدرعة وتمركز معدات وتجهيزات عسكرية من شانها ان تمكن الولايات المتحدة من نشر لواء مشاة مدرع ، فضلا عن سماحها لسلاح الجو الامريكي باستخدام القواعد الكويتية ، وايضا وقعت البحرين اتفاقية التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة الامريكية في عام ١٩٩١ ، وفي عام ١٩٩٥ أسس الاسطول الامريكي الخامس مقرا دائما له في البحرين ، اما قطر فقد وقعت اتفاقا دفاعيا مع الولايات المتحدة عام ١٩٩٢ ويمكن للولايات المتحدة ان تنشر فيها معدات وتجهيزات عسكرية فضلاً عن انشاء قاعدة جوية عملاقة ،وفي عام ٢٠٠٢ تم تاسيس مقر القيادة الوسطى الامريكية في قطر ، وايضا الحال مع دولة الامارات وسلطنة عمان. هذا الوجود العسكري الامريكي تم اختبار فائدته لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ فقد استطاعت الولايات المتحدة في حربها على العراق الاستفادة وبشكل كبير من هذه التسهيلات والوجود العسكري.

٤. احتواء حالة عدم الاستقرار في المنطقة وتجنب وصولها الى الدول الخليجية ، ومنع الوصول الى حالة الاضطرابات الداخلية في هذه الدول .ومن خلال تشجيع الاصلاحات في منطقة الخليج ، واعطاء حرية اكبر للافراد ، فقد ربطت الولايات المتحدة مسالة الاستقرار في المنطقة مع تقديم المساعدات العسكرية لدول الخليج ، ولاسيما في موضوع الدرع الصاروخي فقد اكدت وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلينتون على ضرورة تطبيق الاصلاحات اللازمة في دول الخليج منعا لحالة عدم الاستقرار(١٤).

٥. اقامة حلف دفاعي يضمن استقرار المنطقة ويكون في اطار امني اقليمي يضم جميع الدول الإقليمية المتخوفة من التفوق الايراني فضلا عن الاخطار الداخلية الاخرى، فتعزيز الاستقرار في منطقة الخليج بعد عام ٢٠٠٣ من اولويات الاستراتيجية الامريكية في هذه المنطقة ، اذ ان استراتيجية الاصلاح الموسعة ينبغي تنفيذها بالتوازي مع تطوير استراتيجية امنية مركزة لمنطقة الخليج.

اما الاستراتيجية الامريكية الامنية في منطقة الخليج خلال مدة حكم اوباما الحالية فقد استندت على ثلاث ركائز هي (١٥):

(١) وجودا أمريكيا صغيرا ولكنه قادر عسكريا لحماية مصالح الولايات المتحدة الامريكية.

(٢) زيادة التعاون والشراكة مع الدول للاسهام في بناء الامن والاستقرار في منطقة الخليج.

(٣) التعامل الدبلوماسي الثابت مع دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز تحسين الحكم، والتنويع الاقتصادي، وحقوق الإنسان. هذه الركائز يمكن ان تحفظ الوجود الامريكي في منطقة الخليج ، لهذا فان الولايات المتحدة تسعى الى تعزيز التعاون والشراكة مع دول مجلس التعاون الست ، وما يشجع هذا التعاون ويسهله قيام الولايات المتحدة الامريكية بمساعدة وتجهيز وتدريب قوات الدول الخليجية من خلال بيع او منح او نقل المواد الدفاعية الى منطقة الخليج ، ففي المدة المحصورة بين ٢٠٠٧-٢٠١٠ وافقت الدول الخليجية على شراء معدات من الولايات المتحدة ومن خلال برنامج (FMS) وبقيمة اكثر من ٢٦,٧ مليار دولار وفي السنة المالية ٢٠١١ أعلنت إدارة

أوباما أنها وافقت على مبلغ قدره ٢٩,٤ $ بلايين دولار لبيع طائرات مقاتلة الى المملكة العربية السعودية وبعض الاسلحة ، وتعد هذه الصفقة اكبر عملية بيع في تاريخ الولايات المتحدة.

المحور الثاني : التحولات الاقليمية في منطقة الخليج

توصف التحولات التي حدثت في منطقة الخليج بانها تحولات هيكلية بنيوية، فمنذ الحرب العراقية الايرانية في فترة الثمانينيات والتي تبعها اجتياح العراق للكويت ومن ثم اخراجه بالقوة وتدمير قوته العسكرية ، ووصولا الى احتلاله عام ٢٠٠٣ ، مرورا بمشروع الشرق الاوسط الكبير ، كل هذه الاحداث وغيرها كان المراد بها احداث تغيير في هذه المنطقة .اذ اصبحت توصف بانها من اكثر مناطق العالم تحولا وتغيرا في موازين القوى والفاعلين الإقليميين.

اولا : التحولات في منطقة الخليج

ان من اهم ما يميز التحولات في منطقة الخليج انها اقترنت بالاحداث التي حصلت في منطقة الخليج ، كما ان هذه التحولات كانت بفعل العامل الخارجي اكثر من العامل الداخلي على الرغم من الكثير يعتقد ان التحولات في دول الخليج جاءت نتيجة تمازج العاملين الداخلي والخارجي معا، مما افرز جملة من التحولات والتغيرات التي عدها البعض هي اصلاحات وكان من اهم الاسباب الداعمة لها هي[١٦] :

١. بروز طبقة وسطى في منطقة الخليج نتيجة للسياسات التي اتبعتها دول مجلس التعاون الخليجي في مجالات التعليم والتحضر والتوظيف وغيرها ، تطالب باجراء تعديلات واصلاحات على طبيعة الحكم في هذه الدول.
٢. اشكالية الشرعية السياسية ، وحاجة النخب السياسية الحاكمة الى تجديد شرعيتها وتثبيت هذه المسالة حتى تستطيع هذه الحكومات ممارسة سلطاتها.
٣. تاثر المجتمع الخليجي بما تمخض عن الثورة الديمقراطية العالمية ومن خلال ثورة المعلومات والاتصالات .
٤. تبني وتوظيف الولايات المتحدة الامريكية مسالة الديمقراطية والتحولات الديمقراطية لاسيما بعد احداث ١١ ايلول، بعد ان كان منفذو الهجمات غالبيتهم من الدول الخليجية (المملكة العربية السعودية)، لهذا يرجع التفات الولايات المتحدة إلى أهمية

"تشجيع" التطور الديمقراطي في الدول العربية بعد أحداث ٩/١١ إلى أن الشرق الأوسط كان جميع الأشخاص المتهمين بتدبير تفجيرات ١١ ايلول عام ٢٠٠١ من دوله، أذ ان ١٥ شخصاً من مجموع المنفذين لتلك الهجمات والبالغ عددهم ١٩ كانوا من دول عربية صديقة للولايات المتحدة ، ومع أنها لم تكن تلك هي المرة الأولى التي تتعرض فيها المصالح الأمريكية للتهديد سواء فى هذه المنطقة من العالم حصراً (تفجيرات الخُبَر فى السعودية وتفجير المدمرة البحرية كول فى اليمن) ، إلا أن جسامة التهديد فى هذه المرة وامتداده إلى الداخل الأمريكي نفسه اقتضى من الإدارة الأمريكية رد فعل مختلف، فلقد اكتشفت هذه الأخيرة أن البلدان العربية ما زالت تقاوم التطور الديمقراطي وتفرض استثناءها حتى لتخلو القوائم السنوية للدول الديمقراطية التي تصدرها بعض المنظمات الدولية ذات الصلة من أي من الدول العربية ، كما اكتشفت أنها لم تعد تملك خياراً آخر بخلاف خيار الدفع في اتجاه إصلاح النظم العربية سياسياً واقتصادياً، وذلك بعد أن أضر تحالفها مع النخب التسلطية في تلك النظم على مدار أكثر من نصف قرن بالاستقرار السياسي لبلدانها في الوقت الذي غذى فيه مشاعر الكراهية الشعبية ضد الولايات المتحدة ذاتها. وعلى حد تعبير مارتن إنديك ، فإن الولايات المتحدة قدرت بعد احداث ١١ ايلول أنها "إذا سمحت بعودة الأمور إلى ما كانت عليه، كما فعلت بعد حرب الخليج، فإنها لن تحصد فقط بذور تدميرها في الشرق الأوسط، ولكن كذلك تدمير حلفائها في المنطقة"؛ ولذلك فإن استراتيجية الأمن القومي بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ والتي اتخذتها إدارة بوش محدداً لتوجهاتها الخارجية جاءت بما نصه "تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بامتلاك قوة عسكرية لا نظير لها وبنفوذ اقتصادي وسياسي عظيمين " وأنها (أي الولايات المتحدة) سوف توظف قدرتها العسكرية والاقتصادية "لنشر فوائد الحرية، والعمل بنشاط لإدخال الأمل بمبادئ الديمقراطية، والتطور الاقتصادي، والأسواق الحرة، والتجارة الحرة إلى كل ركن من أركان العالم" وأنها ستولى أهمية متقدمة لإحداث التطورات المطلوبة "لاسيما في البلدان

العربية والإسلامية" بعد ما تبين أن الحفاظ على أمنها القومي لم يعد يقتصر على حماية الحدود الأمريكية[١٧].

٥. التحديات الديموغرافية لمنطقة الخليج ، فالعمالة الوافدة تؤثر بشكل سلبي على الوضع الامني ، فضلا عن ان هنالك خلل في التركيبة السكانية في الخليج [١٨].

ثانياً : احتلال العراق

أن النظام الاقليمي العربى تضرر وبشكل بالغ من جراء الاحتلال الأمريكى للعراق الذى وضعه فى أزمة هى أسوء الأزمات التى واجهها على مدار تاريخه[١٩]، فاحتلال العراق وضع منطقة الشرق الاوسط بشكل عام ومنطقة الخليج بشكل خاص امام حقيقة مفادها ، ان الولايات المتحدة الامريكية لاتتردد باستخدام القوة خدمة لمصالحها في هذه المنطقة الحيوية من العالم ، وان من يتعرض لمصالح الولايات المتحدة سوف يلاقي المصير نفسه الذي واجهه العراق.

ان امن الخليج العربي تأثر وبشكل كبير باحتلال العراق ، فاحتلال العراق زاد حجم القوات الامريكية في المنطقة ، كما انه انهى التوازن التقليدي القائم في منطقة الخليج بين العراق وايران ، على اعتبار انهما القوتين الاساسيتين في منطقة الخليج مع وجود المملكة العربية السعودية كقوة اقتصادية فاعلة ، المدة التي استمر بها هذا التوازن بدأت منذ السبعينيات من القرن الماضي ، ومع احتلال العراق ، كقوة قادرة على فرض قوتها العسكرية والسياسية في منطقة الخليج، اصبح هنالك خلل في موازين القوة لصالح ايران ، مع سعي دول الخليج العربية الى الاستعانة بالفاعلين الدوليين لمواجهة هذا الاحتلال في هيكل الامن الخليجي الذي اصبح مصدر قلق للدول الخليجية[٢٠] ،التي ادركت هذه الحقيقة فضلاً عن ادراكها أن المشروع الأمريكي يمكن ان يطبق على وفق ما أدعت به من جعل لعراق نموذجاً للديمقراطية والإصلاح، لأن هذه الدول رأت فيه نموذجاً (للعولمة والتغريب) وسيكون له انعكاساته على تركيبة وبنية هذه المجتمعات. ولم تخف الإدارة الأمريكية مطالبها وشروطها على هذه الدول لأحداث اصلاحات سياسية واجتماعية داخلها، بعد غزوها العراق ، ففي كلمة لها في مدرسة ودرو ويلسون لشؤون العلاقات الدولية في برينستون، صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٥ بأنه على

مصر والسعودية أن لا يكتفيا بالإنتخابات وعليهم بتطوير المؤسسات وخصت بمنح المرأة حقوقها في السعودية[٢١].

ثالثاً : بروز ايران كقوة اقليمية

تعد ايران من القوى المؤثرة والفاعلة في منطقة الشرق الاوسط بشكل عام ومنطقة الخليج بشكل خاص ، فايران تستمد قوتها وفاعليتها من تراكم عناصر القوة التقليدية لديها ، وعناصر القوة هذه بنيت نتيجة عاملين الاول : طموحات ايران التوسعية وسعيها الى اضفاء صفة التفوق الاقليمي على نفسها اما العامل الثاني : فهو التهديدات الخارجية لمشروع ايران الاستراتيجي في منطقة الخليج ومنطقة الشرق الاوسط المتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية.

بنيت قوة ايران على هذين العاملين بالتحديد ، وهنا نتساءل ما حجم هذه القوة ؟ وما هي طبيعتها؟ يرى الكثير من المتخصصين في ان ايران هي دولة لا ضعيفة ولا مهيمنة ، فالمستوى المطلوب من القوة حتى تتحول الدولة الى دولة مهيمنة هو ان تضعف دول الاقليم الى درجة تصبح بلا قوة (كما حدث للعراق بعد عام ٢٠٠٣)[٢٢] بعدها يمكن لإيران ان تضفي صفة القوة المهيمنة على نفسها ، ولكن بوجود دول الخليج التي تحاول تقوية وتعزيز وجودها من خلال الاحتماء بالتحالفات الخارجية مع الولايات المتحدة الامريكية وايضا محاولة تعزيز قدراتها العسكرية لمواجهة التهديد الايراني ، يمكن ان يضعف هذه الصفة او ينهيها [٢٣] .

تستند ايران في سعيها نحو التاثير الاقليمي على قوتها العسكرية التقليدية ، والتي يمكنها اذا ما سعت في تطويرها وتحديثها تصبح قوة فاعلة ومؤثرة في منطقة الخليج، فلديها قوات يصل تعدادها مابين المتفرغ للعمل في الجيش والاحتياط الى اكثر من١,٤٠٠ ٠٠٠ مليون فرد مع قوات التعبئة الشعبية ، وايضا لديها قوات برية تتكون من اربعة فيالق وتؤلف ١٢ فرقة، منها اربعة مدرعة ، ولديها قوات جوية تقليدية ، وصواريخ متنوعة تصل مدياتها الى اكثر من ٣٠٠٠ كم [٢٤] وايضا لديها قوات بحرية يصل عدد افرادها مابين ١٦-١٧ الف جندي مع سفن قادرة على حمل ٣٠٠ الى ٣٥٠ فردا ونظم اسلحة مدرعة [٢٥].

فضلاً عن ذلك سعت ايران الى تطوير برنامجها النووي الذي تصرح عنه في العلن انه برنامج سلمي ، الا ان الكثير من التقارير تشير الى ان ايران تطمح الى امتلاك السلاح النووي الذي من شانة ان يزيد قوتها ونفوذها كقوة اقليمية مهيمنة ومؤثرة في المنطقة [٢٦].

بروز القوة الايرانية هذا جاء بعد انتهاء حالة توازن القوى في منطقة الخليج باحتلال الولايات المتحدة للعراق وتدمير قواته العسكرية ، وبالمقابل فان دول مجلس التعاون الخليجي الست لا تستطيع مجاراة قوة ايران او التصدي لها بمفردها ولاسيما ان ايران قامت سياستها في منطقة الخليج على مجموعة من الوسائل ولعل اهمها :

١. تقوية القدرات العسكرية الايرانية من خلال تحديث القوة العسكرية وزيادة عدد افراد القوات المسلحة الايرانية لمواجهة اي تهديد محتمل[٢٧].
٢. تعمل ايران على اضعاف الدول الخليجية العربية من خلال اثارة النزعات الطائفية فيها ولاسيما في البحرين والسعودية.
٣. مازالت ايران تحتل الجزر الاماراتية الثلاث ، وايضا في نفس الوقت تعمل على انتشار عسكري مكثف في هذه الجزر.
٤. العمل على استغلال عناصر القوة الايرانية ولاسيما المتعلقة منها بالاطلالة الواسعة لايران في التحكم في الملاحة في منطقة الخليج او على الاقل التهديد بالتحكم بها من خلال اغلاق مضيق هرمز او استهداف المصالح الحيوية الامريكية في منطقة الخليج ، وقد عبرت ايران في اكثر من مرة على انها سوف تلجأ الى غلق مضيق هرمز وايقاف حركة الملاحة في الخليج ، ولكن في الوقت نفسه يبدو ان ايران تدرك ان اي مساس بحركة الملاحة في الخليج سوف يؤدي الى توجيه ضربة عسكرية مباشره لها وانها لن تستطيع اغلاق مضيق هرمز او وضع الغام في مسارات النقل لفترة طويلة قبل ان يتم تدمير قدراتها[٢٨].

رابعا : الثورات العربية

مما لاشك فيه ان ابرز القوى التي مثلت المحرك للثورات في بداية نشوؤها هم فئة الشباب، اذ تعاني الفئة العمرية من (١٥- ٤٠ سنة) والذين يمثلون ٦٠ % من سكان العالم

العربي من الاقصاء والتمييز والتهميش والاقصاء السياسي وعدم المشاركة السياسية جعلتها تنتفض ضد أنظمة الحكم [٢٩].

بينما يرى البعض الاخر ان هذه الثورات هي جزء من استراتيجية الفوضى الخلاقة التي تحاول تطبيقها الولايات المتحدة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط ، باعتبار ان الفوضى الخلاقة سوف تفضي الى الحكم الديمقراطي الرشيد.

فيما يتعلق بالدول الخليجية (دول مجلس التعاون الخليجي) ارادت ان تنأى في بادئ الامر بنفسها عن الحراك المنتشر في المنطقة العربية وكان هذا واضحا في مقررات القمة الخليجية الدورية الحادية والثلاثين التي عقدت فى أبو ظبي (٦ و٧ ديسمبر- كانون أول ٢٠١٠)، وبعدها القمة الثانية والثلاثون التي عقدت في الرياض (١٩ و٢٠ ديسمبر- كانون أول ٢٠١١)، ما يؤكد ذلك، حيث جاءت المقررات تقليدية وغير مواكبة لما يحدث من تفاعلات على كافة المستويات. فعلى الرغم من تركيز مقررات القمة الحادية والثلاثين على التهديدات الأمنية، خاصة الخطر الإيراني، فإنها لم تعكس أياً من التفاعلات الداخلية، ولم تتنبأ بما فرض نفسه من تطورات صاخبة عربية وخليجية بعد أسابيع قليلة من انعقاد تلك القمة بتفجر ما اصطلح على تسميته بـ "ربيع الثورات العربية" الذي بدأ فى تونس ومنها إلى مصر وامتد منهما بعد سقوط الرئيسين التونسي زين العابدين بن علي والمصري حسني مبارك إلى دول عربية أخرى دون استثناء لدول مجلس التعاون الخليجي.[٣٠].

الا ان مسارات هذا الحراك الشعبي قد وصل الى دول الخليج نفسها ، ولاسيما في البحرين وبعض مناطق المملكة العربية السعودية ، مما وضع الدول الخليجية امام خيارين ، اما الاستجابة لهذه المطالب او مواجهتها ، وفعلا فقد عملت البحرين على الاستجابة الى بعض مطالب المعارضة منها اطلاق سراح بعض المعتقلين والتعهد بالحفاظ على حق المعتصمين بالوجود فى "دوار اللؤلؤة"، والحفاظ على حياتهم طوال فترة الحوار والتفاوض، والإطلاق الفوري لجميع المعتقلين السياسيين وشطب قضاياهم فى المحاكم، والتعهد بتحييد الإعلام الرسمي لتخفيف الاحتقان الطائفي، وإقالة الحكومة، والشروع بالتحقيق المحايد فى أعمال القتل التى وقعت منذ اندلاع المظاهرات يوم ١٤ شباط ٢٠١١، وإحالة المسؤولين للمحاكم، ثم تصاعدت المطالب الى

إعلان ائتلاف سياسي ضم ثلاث جمعيات بحرينية معارضة، والسعي لإلغاء النظام الملكي في البحرين وتحويل البلاد إلى جمهورية ؛ كان ذلك يوم التاسع من آذار ٢٠١١، ما دفع وزير الدفاع الأمريكي (السابق) روبرت جيتس إلى الإعلان بأن قادة البحرين في حاجة إلى التحرك بسرعة لتبنى إصلاحات رئيسة أو مواجهة خطر تدخل من إيران، ثم توجيه ولى عهد البحرين يوم الثالث عشر من آذار عام ٢٠١١ دعوته إلى إجراء حوار وطني يشمل المطالب الأساسية للمعارضة، وإجراء استفتاء على أي اتفاق يتم التوصل إليه في ذلك الحوار ، ثم لجأت البحرين الى إعلان مستشار ملك البحرين (نبيل الحمر) يوم ١٤ آذار، عن دخول قوات درع الجزيرة التابعة لمجلس التعاون الخليجى الأراضى البحرينية للمساعدة فى حفظ النظام، وأعقب ذلك إعلان السلطات البحرينية يوم ١٥ آذار حالة الطوارئ فى البلاد على نحو فوري ولمدة ثلاثة أشهر، ثم دخول قوات الجيش والأمن إلى ميدان اللؤلؤة وإخلاؤه كلياً من المتظاهرين[٣١]. ثم تفاقمت الاحداث في دولة البحرين مما دعى الاطراف الخليجية الى التدخل لمواجهة حالة عدم الاستقرار ومنع استمرارها حتى لا تشمل جميع دول الخليج لاسيما بعد دخول اطراف اقليمية في صلب الازمة ولاسيما ايران.

لهذا عملت الدول الخليجية على مجموعة من الإجراءات ولعل اهمها :

١. مواجهة أي تحرك داخلي ومنع سقوط أي نظام سياسي في الخليج تجنبا لحالة الفوضى او انهيارات لاحقة في انظمة اخرى ، وهذا ما تم ملاحظته في تحرك دول المجلس التعاون الاخرى في مساعدة البحرين.
٢. اضفاء طابع التدخل الخارجي على الازمات التي تحدث في دول الخليج وانها تأثرت بسياسات الاطراف الاقليمية .

المحور الثالث : خيارات الأمن الخليجي

من ذلك، يمكن ان يتحدد الى حد ما خيارات الامن الخليجي بعدة خيارات ولعل اهمها:

اولا: خيار اندماج مجلس التعاون الخليجي

ان خيار اندماج مجلس التعاون الخليجي (خيار الوحدة) يعد من الخيارات المطروحة على دول الخليج ، وان الاطراف التي تسعى الى ذلك ياتي في مقدمتها المملكة العربية السعودية فقد اشار

الملك عبد الله في ٢٠ كانون الاول عام ٢٠١١ الى ان امن بلاده ودول الخليج العربية الاخرى مستهدف — ويقصد بذلك ايران– ودعا دول مجلس التعاون الخليجي الى ضم الصفوف في "كيان واحد". وقال الملك في الجلسة الافتتاحية للمجلس الاعلى لمجلس التعاون الخليجي "لا شك بأنكم جميعا تعلمون بأننا مستهدفون في أمننا واستقرارنا لذلك علينا أن نكون على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقنا تجاه ديننا وأوطاننا." وايضا اشار الملك السعودي الى انه ينبغي لدول مجلس التعاون الخليجي التكيف مع الظروف الجديدة في الشرق الاوسط بعد الانتفاضات التي اجتاحت بعض البلدان العربية "، وقال "لقد علمنا التاريخ وعلمتنا التجارب أن لا نقف عند واقعنا ونقول اكتفينا."ومن يفعل ذلك سيجد نفسه في اخر القافلة ويواجه الضياع وحقيقة الضعف وهذا أمر لا نقبله جميعا لاوطاننا وأهلنا واستقرارنا وأمننا. لذلك نطلب منكم اليوم أن نتجاوز مرحلة التعاون الى مرحلة الاتحاد في كيان واحد..."وأكد مسؤول سعودي لرويترز أنه جرت مناقشة فكرة تحويل مجلس التعاون الخليجي الذي يضم ست دول الى اتحاد كونفدرالي من نوع ما نظرا لمخاوف المجلس بشأن الوضع الاقليمي ولكن المناقشات كانت غير رسمية مضيفا أنها فكرة للمستقبل(٣٢).

ان السعي السعودي نحو هذا الخيار كما يذكر الكثيرون هو لسببين أساسيين(٣٣):

١. التهديد الايراني لامن الخليج من خلال التأثير في الاوضاع الداخلية لهذه الدول.فدول الخليج تعد تهديد ايران بانه تهديد وجودي بالنسبة لدول الخليج لاسيما اذ ما تعرضت ايران لاي عمل عسكري من قبل الولايات المتحدة او اسرائيل كما جاء في وثائق ويكليكس(٣٤).
٢. الربيع العربي او ما يسمى بـ (اليقظة او الصحوة العربية) التي باتت تهدد امن ومستقبل دول الخليج ، ولاسيما اذ ما انهار اي نظام سياسي في الخليج سوف يهدد بقاء الانظمة الاخرى.

ان فرص نجاح هذه المبادرة يرتبط بعوامل عده ولعل في مقدمتها :

١. ان الدور الذي تحاول ممارسة السعودية انطلاقا من قدراتها باعتبارها من اقوى دول الخليج العربي ، ولان مقر مجلس التعاون الخليجي في اراضيها بالفضلاً عن مقر قوات

درع الجزيزة ، قد يزيد من هيمنتها على الدول الخليجية الاخرى وهذا ما يدفع الدول الخليجية الى تجنب اقامة وحدة يكون فيها القوة والهيمنة لطرف واحد.

٢. الريبة وانعدام الثقة بين الاطراف الخليجية فيما يتعلق باي عمل جماعي وكان هذا واضحاً في موقف الدول الخليجية من مسألة الدرع الصاروخي ، فانه بالرغم من انتماء دول الخليج العربية إلى التحالف السياسي والعسكري الموحد وهو مجلس التعاون الخليجي فإنها ما زالت غير متقبلة لفكرة تبادل المعلومات. كما أن هذه الدول لم تستطع الاتفاق على مقر القيادة المركزية وتجد صعوبة بالغة في التوصل إلى سبل للعمل معا في حالات الطوارئ ، لهذا فانه قد يعيق مسالة الوحدة وعلى حد قول مصطفى العاني[٣٥] "المسألة لا تتعلق بالثقة بين دول الخليج فحسب بل أيضا الثقة في الأمريكيين... ستتحكم دولة قوية (السعودية) وأمريكا في القيادة المركزية والدول الصغيرة ستجد نفسها محاصرة بينهما". ويمثل موقع القيادة المركزية قضية شائكة ايضا لأن دول الخليج معروفة منذ زمن طويل بعدم الاتفاق. ففي عام ٢٠٠٩ انسحبت الإمارات من اتحاد نقدي مزمع لدول مجلس التعاون الخليجي بعد أن أسفرت نتيجة اقتراع عن اختيار السعودية كمقر لبنك مركزي مشترك. كما أن السعودية هي أيضا مقر مجلس التعاون الخليجي ،وقال اللفتنانت جنرال ديفيد جولدفين قائد القوات الجوية الأمريكية لجنوب غرب اسيا في مؤتمر أمني عقد بأبوظبي "يجب ان يكون هناك موقع".ومن المحتمل أن تتنافس الإمارات والسعودية على استضافة المقر يضاف الى ذلك فإن المملكة العربية السعودية هي مقر درع الجزيرة التي تشكلت عام ١٩٨٦ للدفاع عن دول الخليج من أي خطر محتمل[٣٦].

٣. سعي بعض الدول الخليجية الى اداء دور فاعل في الساحة الدولية ، قد يتجاوز بشكل وبأخر حدود قوتها الفعلية ، ويوضح ان بعض دول الخليج قد وسعت من سقف طموحاتها وان موضوع القبول بالمشاركة او على الاقل تقديم بعض التنازلات هو امر مستبعد ، وهذا ما ينطبق على دولة قطر التي لها توجهات تعكس سعيها نحو اداء دور فاعل في الساحة الدولية ، وكثير من التحركات القطرية تشير الى ذلك ، لاسيما

الوساطة القطرية بين الفصائل الفلسطينية ومحاولتها تسوية المشاكل في السودان في ٢٠٠٨ ، والتوسط بين الاطراف اللبنانية لحل المشكلات بين حزب الله والاطراف الاخرى في نهاية عام ٢٠٠٨ ، ولعل موقفها من الحرب على ليبيا ومشاركتها في اسقاط النظام الليبي بارسالها ٦ طائرات ميراج ، كما ان قيام بعض الفصائل الليبية بتعليق العلم القطري على باب العزيزية وتقديمهم الشكر لها ولقناة الجزيرة يوحي بان قطر تحاول ان يكون لها دور فاعل في الساحة الدولية ، وهذا واضح ايضا في الموقف القطري من ازمة سوريا ، ولعل قطر تستند على بعض مقومات القوة ، ولعل في مقدمتها النمو في الاقتصاد القطري الذي حقق نسبة ١٥,٨% وتتمتع بالمرتبة ٢٠ بين الدول المنتجة للنفط والسادسة في العالم في انتاج الغاز الطبيعي والثالثة في تصديرة وفق احصائيات عام ٢٠١١ [٣٧].

ثانياً : خيار توسيع مجلس التعاون الخليجي

يفترض هذا الخيار ان مجلس التعاون الخليجي سوف يتم توسعته ليشمل دول اخرى ، او يمكن بناء نظام امني متعدد الاطراف على غرار الامن والتعاون في اوربا او لانشاء مؤسسات على شاكلة منظمة الامن والتعاون في اوربا (OSCE) [٣٨] او على غرار انشاء الاتحاد الاوروبي عام ١٩٩٣ .

ان هذه الصيغة او الخيار قد عملت دول الخليج على تطبيقة من خلال دعوة المغرب والاردن الى الانضمام الى مجلس التعاون الخليجي لتقوية المجلس للوقوف بوجه التهديدات المحتملة لامن الخليج ومستقبلة ، كما اشار الامين العام لمجلس التعاون الخليجي في ايار ٢٠١١ عبد اللطيف الزياني بقولة " ان بين الدول الخليجية الست ومملكتي المغرب والاردن سمات مشتركة وعلاقات خاصة وانظمة متشابهة "[٣٩] اذ يرى الكثيرون ان سبب السعي الخليجي نحو توسعة المجلس هو لضمان امن النظم السياسية الحاكمة في هذه المنطقة من التهديدات المتمثلة بالثورات العربية المتعاقبة والخسارة المؤقتة للحليف المصري بالنسبة للخليج الذي اعلن لاحقا وفق تصريح الرئيس المصري الجديد محمد مرسي بأن " امن الخليج هو خط احمر..." جراء تصاعد التهديدات الايرانية والمقترنة بتطوير البرنامج النووي ،فقد اشار ملك البحرين الى خطورته اثناء لقاءه الجنرال

بترايوس في تشرين الثاني ٢٠٠٩ بقوله " ضرورة ايقاف البرنامج النووي الايراني وان خطر ترك البرنامج النووي الايراني هو اخطر من ايقافة"[٤٠].

ثالثا : خيار الفوضى

يفترض هذا الخيار ان دول مجلس التعاون الخليجي بالرغم من سعيها الى تقوية عناصر القوة لديها الا انها تصطدم بحاجز التفوق العسكري والعددي في ميزان القوة مع ايران فالدول الخليجية تعتمد وبشكل كبير على الدعم الامريكي لها ، ولكن بالمقابل فان ايران تمتلك عناصر قوة عسكرية لا يمكن نكرانها (انظر ميزان القوة العسكرية بين ايران ودول مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠١١).

جدول (١)ميزان القوة العسكرية بين ايران ودول مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠١١

	الطائرات المقاتلة	المروحيات الهجومية	الدبابات	مضادات السفن والمروحيات المضادة للغواصات	السفن الحربية المجهزة بصواريخ ضد السفن	السفن البحرية الصغيرة والرئيسة
دول مجلس التعاون الخليجي مع اليمن	٧٧٣	٢٧١	٩,٣٤٢	١٥٠	٥٨	٥٧١
ايران	٣٣٩	٨٣	٢,٩٧٨	٦٣	٦٠	٩٦٥

المصدر :

Rex Wingerter, "Iran: Outgunned in the Gulf" (Washington, DC: Foreign Policy In Focus, February 16, 2012) Available at : http://www.fpif.org/

ولهذا فان السياسات الايرانية الرامية الى تحقيق الهيمنة والزعامة الاقليمية تقوم وبشكل كبير على الامكانات المتاحة من عناصر القوة العسكرية اعلاه، فضلاً عن عناصر قوة وتأثير اخرى على الدول الخليجية ولاسيما قدرتها على التاثير في الاوضاع الداخلية للدول الخليجية، فزيادة التدخل الايراني في الخليج يرافقه عدم استقرار لهذه الدول، كما ان هذه الدول اصبحت تربط امنها واستقرارها بالسياسات الايرانية وردة الفعل الايرانية، فايران تعد الوجود العسكري الامريكي في الخليج هو غير شرعي ويهدد امنها وسلامة اراضيها، بينما تعده الدول الخليجية عكس ذلك لا بل يعدوه صمام الامان لبقاء ووجود الدول الخليجية، لهذا فان سعي الدول الخليجية على زيادة الحضور الامريكي في منطقة الخليج يصب في مصلحة تفعيل قدرات الدول الخليجية، ولهذا فان

دول مجلس التعاون الخليجي تسعى وبشكل لافت في المدة الاخيرة الى اقامة الدرع الصاروخي ، التي عبر عنه وزير الدفاع الإيراني الجنرال أحمد وحيدي بقوله"لقد رفضنا منذ البداية هذا المشروع الذي يهدد الأمن الإقليمي وننصح أصدقاءنا العرب بعدم الدخول في لعبة كهذه". كما اشار رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى (البرلمان) علاء الدين بروجردي الى "يجب على دول الخليج أن تفكر بأمنها وأمن المنطقة من خلال التعاون الأمني الإقليمي بين دول المنطقة بعيدًا عن التدخل الأجنبي".[٤١] ، لهذا فان خيار الفوضى قد يكون مطروح الا ان الكثير يرى عكس بسبب الاتي:

١. ان منطقة الخليج العربي ومنذ عام ١٩٨١ دخلت في صلب الاهتمام الامريكي بموجب مبدأ كارتر الذي عد منطقة الخليج منطقة مصالح حيوية للولايات المتحدة الامريكية وان اي تعدي على هذه المنطقة فان الولايات المتحدة لن تتوانى عن استخدام القوة العسكرية للحفاظ على امن وسلامة منطقة الخليج ، ولان ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط متركز في هذه المنطقة كما اظهر ذلك التقرير الدولي الذي أصدرته «QNB» كابيتال ،في أن قيمة مخزون النفط والغاز في دول مجلس التعاون الخليجي بلغت ٦٥ تريليون دولار، حسب الأسعار الحالية، وهو يمثل ما يقارب ثلث إجمالي قيمة المخزون العالمي من النفط والغاز التي تبلغ ٢٠٠ تريليون دولار. واشار التقرير الى إن هذه القيمة تساوي ٤٧ ضعف تقديرات الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال ٢٠١١، كما تساوي ٩٣% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وأيضًا تساوي ١٢٥ مرة قيمة عائدات النفط والغاز لحكومات المنطقة خلال ٢٠١١ والتي تُقدر بحوالي ٥٢١ مليار دولار. كما ان مخزون دول مجلس التعاون الخليجي من النفط، والبالغ ٤٩٥ مليار برميل، يُمثل ٣٦% من مخزون النفط العالمي، كما أن مخزون المنطقة من الغاز الطبيعي، والبالغ ٤٢ تريليون قدم مكعب، يُمثل ٢٢% من المخزون العالمي[٤٢].
٢. ان قدرة ايران على اشعال الفوضى اثبتت عدم قدرتها ولاسيما في البحرين وهذا يرجع الى ان التأثير الايراني قد يكون مبالغ فيه الى حد كبير ، وان فكرة صناعة العدو من قبل

الولايات المتحدة لدول الخليج اصبحت مكشوفه ، لهذا حتى وان تم الافتراض بقدرة ايران على ذلك او قدرة بعض الجماعات الاسلامية على اثارة الفوضى ، فان عمر هذه الفوضى سوف يكون قصيرا ، وذلك لادراك المجتمع الخليجي لواقعه وان حياة الرفاهية التي تعيشها المجتمعات الخليجية قد تدفع بها الى تجنب ذلك.

لهذا فان الخيارات المطروحة امام الدول الخليجية تبدو محددة بالظروف التي تتعرض لها المنطقة وان خيار اندماج وتعاون دول مجلس التعاون الخليجي يكون مطروحا في اطار مديات المستقبل المتوسط اي في حدود ١٠ – ١٥ سنة ، وذلك لحاجة هذه الدول وادراكها باهمية تحقيق الاندماج الذي قد لا يكون بالضرورة بصيغة الوحدة الشاملة بقدر ما يتم تفعيل بعض الاليات المتاحة وتقوية التحالفات فيما بين الدول الخليجية.

الخاتمة

يبدو ان دول مجلس التعاون الخليجية اصبحت على ادراك تام لاسيما بعد ان حددت مدركها الامني وحجم التهديدات التي يمكن ان تواجه نظمها السياسية نتيجة التغييرات الحاصلة في المحيط الاقليمي لهذه الدول بان مواجهة التهديدات الامنية يجب ان تكون من جميع الدول مجتمعة ، وان خيار المواجهة من كل دولة على حدة هو خيار غير صائب ، لان المشكلة التي تواجه هذه الدول قد تكون متشابهة ، لهذا تستدعي التوافق في الحلول لمواجهة هذه المشكلة التي قد تهدد سلامة ووجود الانظمة السياسية في هذه الدول .

وعليه فإننا توصلنا الى بعض الاستنتاجات والتي اهمها:

١. تحديد التهديدات الامنية المتمثلة بالتهديد الايراني ، فضلا عن الحراك الشعبي الذي قد يؤدي الى عدم الاستقرار الداخلي .
٢. تسخير الامكانات الذاتية وغير الذاتية لمواجهة اي خلل امني قد يحدث في اي من الدول ومثال ذلك ما حصل في البحرين.
٣. تقوية تحالفاتها مع الولايات المتحدة الامريكية ومن خلال ايجاد صيغ جديدة وفاعلة تحفظ امن هذه الدول من اي تهديد خارجي ، لهذا اتجهت هذه الدول نحو انشاء منظومة الدرع الصاروخي مع الولايات المتحدة الامريكية ، لمواجهة اي تهديد ايراني

محتمل، كما انها عملت على تعزيز قوتها الذاتية من خلال الحصول على اسلحة متطورة من الولايات المتحدة الامريكية، وتعزيز الوجود العسكري الاجنبي بقطعات عسكرية اكبر لمواجهة اي حالة اختلال تستدعي ذلك.

٤. ان المشكلة الامنية في منطقة الخليج قد لاتأتي فقط بسبب العامل او التهديد الخارجي بقدر ما ان الكثير يعتقد ان هنالك هشاشة في بنية المجتمع الخليجي، كما ان بعض الدول تعاني من مشكلات داخلية قديمة ومتجددة في نفس الوقت، ومسألة حل هذه المشكلات الداخلية اصبح اكثر تعقيدا مع التحولات التي تحصل في البيئة الاقليمية لمنطقة الخليج.

٥. ان مستقبل استقرار الدول الخليجية هو بتدعيم الامن الداخلي من خلال :

- العمل على تصفير المشاكل مع ايران على اعتبار انها شريك اقليمي في منطقة الخليج لا يمكن باي حال من الاحوال اغفال قدرته ومصالحة في المنطقة.
- تقليل الاعتماد على التحالفات مع الدول الكبرى ويكون ذلك بمثابة ارسال رسالة تطمين الى ايران ومن يريد ان يؤثر على الامن الخليجي .
- اجراء اصلاحات داخلية تتعلق بالحكم وعدم اغفال الاصوات المنادية بتوفير الحريات واحترامها.
- ان دول مجلس التعاون الخليجي امامها فرصة لتطوير عمل مجلس التعاون الخليجي وليصل الحال الى مستوى الوحدة مابين الدول الخليجية على اعتبار ان مقومات الوحدة متاحة.

الهوامش :

(1) مجموعة باحثين ، النظام الامني في منطقة الخليج العربي : التحديات الداخلية والخارجية (ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٨) ص ١٢.

(2) *N.Çetinoğlu*,**http://www.usak.org.tr/dosyalar/dergi/1HkIoNrpth5vqU0ye4di8g4vlfz20U.pdf**

(3) **Conference Overview Paper , Gulf Security: Between Balance of Power and Collective Security , The EU-GCC Partnership – Security and Policy Challenges Berlin, March 16-17, 2010. P.5**
Avilable at: http://www.cap.lmu.de/download/2010/2010_Gulf_Security_Concepts-Overview. pdf.

(٤) **د. عزمي خليفة ، التأرجح:موقف دول الخليج العربي من ثورة ٢٥ يناير في مصر ، مجلة السياسة الدولية ، ، العدد ١٨٧ يناير٢٠١٢ ص ص ٤٨-٤٩.**

(٥) **تيري رود لارسن ، مراكز الازمات في المنطقة والحاجة الى معالجات جديدة ، في كتاب ، مجموعة باحثين ، النظام الامني في منطقة الخليج العربي : التحديات الداخلية والخارجية ، ص ص ٣٦-٤١.**

(٦) **مارتن انديك ، اولويات السياسة الامريكية في الخليج : التحديات والخيارات ، في كتاب مجموعة باحثين ، المصالح الدولية في منطقة الخليج ، (ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٦) ص ١١٩.**

(٧) **صحيفة المصري اليوم ،كلينتون تبحث في السعودية إقامة «درع صاروخية خليجية» في مواجهة إيران ، ٢٠١٢/٣/٣١ متاح على الموقع الاتي : http://www.almasryalyoum.com/node/741341**

(٨) **د. عزمي خليفة ، التأرجح:موقف دول الخليج العربي من ثورة ٢٥ يناير في مصر ، المصدر السابق ، ص ٤٨.**

(٩) **إيران، وجيرانها والأزمات الإقليمية دراسة للمعهد الملكي للشئون الدولية ترجمات ، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦ ،ص ص ٥-٦**

(١٠) **المصدر السابق ، ص ٩**

(١١) **مارتن انديك ، المصدر السابق ، ص ١١٥.**

(١٢) **المصدر السابق ، ص ص١١٦-١٣٩**

(١٣) **قارن مع : ديفيد ماك ، من الحرب الباردة الى الحرب على الارهاب : منظور امريكي للأمن في الخليج العربي ، في كتاب مجموعة باحثين ، النظام الامني في منطقة الخليج العربي : التحديات الداخلية والخارجية ، ص ١٦٤.**

(١٤) **صحيفة المصري اليوم ،كلينتون تبحث في السعودية إقامة «درع صاروخية خليجية» في مواجهة إيران ، المصدر السابق.**

(١٥) **تقرير لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي باللغة الانكليزية، ٢٠١١ ، ص ٨ ، متاح على الموقع الاتي : http://www.foreign.senate.gov/imo/media/doc/74603.pdf ، كما حدد هذا التقرير مجموعة من التحديات التي تواجه امن الخليج وعلى الولايات المتحدة مواجهتها ولعل اهمها ١. صناع السياسة يجب ان يوازنوا بين الامن والمصالح الامريكية في منطقة الخليج ٢. على الرغم من ان دول مجلس التعاون الخليجي اصبحت مستقلة ولاسيما منذ عام ١٩٧١ ، الا انها بحاجة الى الدعم الخارجي في الحفاظ على الامن والاستقرار وهذا يتطلب جهدا كبير من الولايات المتحدة ٣. اان منطقة الخليج بالرغم من امتلاكها موارد نفطية هائلة الا انها بحاجة الى الاصلاح الاقتصادي لمواجهة البطالة والاختلالات الاقتصادية الاخرى. ٤. ان الولايات المتحدة الامريكية يجب عليها ان تحدد وبعناية تامة حجم وجودها العسكري في الخليج حتى لا تسبب ردود شعبية مناهضة. ٥. على الرغم من قيام دولة الامارات المتحدة وقطر بمساعدة الولايات المتحدة وابدوا استعدادهم لذلك الا ان على الولايات المتحدة ان لا تنتظر المزيد من هذه الدول ٦. يجب على**

الولايات المتحدة الامريكية تحديد حجم التهديدات الامنية لتوفير المساعدة المطلوبة للدول الخليجية لاسيما بالنسبة للملكة العربية السعودية ودولة الامارات.٧. يجب ان تكون العلاقة بين دول الخليج والعراق علاقات قائمة على ادماج العراق في المحيط العربي كي لا يكون قريب جدا من ايران ، المصدر السابق ص ص ٨–١١.

(١٦) حسنين توفيق ابراهيم ، الاصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، اوراق بحثية ، مركز الخليج للابحاث ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٢٣–٣٩

(١٧) نقلا عن : د. نيفين عبد المنعم مسعد ، النظام الاقليمي العربي الجديد ، القاهرة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، مهرجان القرين الثقافي العاشر ،كانون الثاني ٢٠٠٤ ، ص ص ٧–٨.

(١٨) للاستزادة في هذا الموضوع ينظر : مجموعة باحثين ، النظام الامني في منطقة الخليج العربي : التحديات الداخلية والخارجية ، المصدر السابق ، ص ص ٤٠٥–٤٤٦.

(١٩) المصدر السابق ، ص ٣٥

(٢٠) جارث ستانسفيلد ، امن الخليج العربي عقب غزو العراق ، في كتاب ، مجموعة باحثين ، النظام الامني في منطقة الخليج العربي ، المصدر السابق ، ص ١٣٢.

(٢١) نقلا عن : د. حميد شهاب احمد ، العراق.. المشكلة والحل دراسات نقدية في ظل المتغيرات الحالية ، القاهرة ، سلسلة قضايا ،العدد ٢٨ السنة الثالثة إبريل٢٠٠٧ ، ص ٢٤.

(٢٢) انتوني كوردسمان ، ايران دولة ضعيفة ام مهيمنة؟ ، في كتاب مجموعة باحثين ، النظام الامني في منطقة الخليج العربي ، المصدر السابق ، ص ٥٩.

(٢٣) فمثلا دول الخليج عملت على شراء كميات كبيرة من الاسلحة من الولايات المتحدة الامريكية فمثلا عمان رصدت ٤٩ مليون دولار لشراء طائرات F16 ، وكذلك الكويت انفقت ١٣١ مليون دولار لشراء منظومات رادار متطورة ، وايضا الامارات عملت على انفاق ١,٥ بليون دولار لتطوير طائرات الهليكوبتر ، المصدر

Col Abdullah Al Kindi, Arabian Gulf Security , U.S. Army War College, USAWC Strategy Research Project, 07 April 2003, p.19 . available at: http://www.dtic.mil/cgi-bin/GetTRDoc?AD=ADA413490

(٢٤) تمتلك ايران قوة صاروخية متطورة الى حد ما وقد تصل مديات صواريخها الى اغلب اجزاء القارة الاوروبية ولاسيما صاورخ شهاب ٣ . المصدر :

Anthony H. Cordesman , Saudi National Security and the Saudi-US Strategic Partnership, CSIS,Center For Strategic &International Studies , Working Draft: Revised April 29, 2010, pp. 40-41 Available at: http://www.csis.org/burke/reports

(٢٥) انتوني كوردسمان ، المصدر السابق ، ص ص ٦٢– ٦٦.

(٢٦) حول البرنامج النووي الايراني انظر :

Anthony H. Cordesman , Security Challenges and Threats in the Gulf : A Net Assessment , CSIS,Center For Strategic &International Studies , September, 2008 . pp 40-62 , available at : www.csis.org/burke/reports

وايضا انظر :

Dr. Kenneth Pollack, Rising to the Challenge: Iran, the Bomb, and Gulf Security , Gulf Roundtable Series, CSIS, Center For Strategic &International Studies , November 17, 2010 . Available at: http://www.csis.org/

(٢٧) حول القدرات العسكرية الايرانية انظر :

Anthony H. Cordesman , Security Challenges and Threats in the Gulf : A Net Assessment , Op.Cit.

وايضا انظر :

Dr. Kenneth Pollack, Rising to the Challenge: Iran, the Bomb, and Gulf Security , Gulf Roundtable Series, Op.Cit.

(٢٨) حول خيارات الولايات المتحدة في التعامل مع تهديدات ايران ينظر :انتوني كوردسمان ، المصدر السابق ، ص ص ٨٠-٨٤.

(٢٩) د. وصال العزاوي ، الثورات العربية واستحقاقات التغيير : دراسة تحليلية حول اسباب انهيار النظم السياسية، مجلة قضايا سياسية ، العدد ٢٦ ، ٢٠١٢ ، ص ١٧٠.

(٣٠) د. محمد السعيد إدريس ، مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية دراسة في أنماط التفاعلات ، ٢٠١٢ ، متاح على الموقع الأتي : http://www.thawabitna.com/Article/article17-01-12/7435.htm

(٣١) المصدر السابق .

(٣٢) نقلا عن : العاهل السعودي يخشى على امن الخليج ، مقال منشور في موقع البوابة الالكتروني في نشر ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ ، متاح على الموقع :

http://www.albawaba.com/ar-أخبار/قادة-الخليج-يعقدون-اول-قمة-منذ-الانتفاضات-العربية/
٤٠٥٩٦٨

(33) Ahmed Souaiaia , "The Gulf Cooperative Council and the Arab Spring" (Washington, DC: Foreign Policy In Focus, December 26, 2011) , Available at: http://www.fpif.org/regions/middleeast

(34) Bernd Kaussler, "Gulf of Mistrust: Iran and the Gulf Protests" (Washington, DC: Foreign Policy In Focus, April 21, 2011), http://www.fpif.org/regions/middleeast

(٣٥) وهو متخصص في الشؤون الامنية والقضايا الامنية ولاسيما في منطقة الخليج.

(٣٦) نقلا عن : تحليل–دول الخليج تجد صعوبة في الاتفاق على درع صاروخية ، رويترز في ١ اذار ٢٠١٢ ، متاح على الموقع الاتي : http://ara.reuters.com/news/topNews

(37) **Georgio Cofiero, Is Qatar s Foreign Policy Sustainable? Foreign Policy In Focus, 25 June 2012 , Available at: http:// www.fpif.org/articles/is_qatars_foreign_policy_sustainable**

(٣٨) يوهانس رايزنر ، المنظور الاوربي لامن الخليج العربي ، في كتاب مجموعة باحثين ، النظام الامني في منطقة الخليج العربي، المصدر السابق ، ص٢٠٣.

(٣٩) نقلا عن : ابعاد توسيع عضوية مجلس التعاون الخليجي ، مقال منشور في فرانس ٢٤ في ١٢/ ٥/٢٠١١ ، متاح على الموقـــع : www.france24.com/ar/20110512-enlargement-of-gulf-cooperation-councile-yemen

(40) **Bernd Kaussler, "Gulf of Mistrust: Iran and the Gulf Protests" Op.Cit.**

(٤١) إيران تحذِّر دول الخليج من المشاركة بالدرع الصاروخي الأميركي ، مقال منشور في موقع مفكرة الاسلام ، نيسان ٢٠١٢، متاح على الموقع :

http://www.islammemo.cc/akhbar/arab/2012/04/02/147090.html

(٤٢) تقرير دولي: ٦٥ تريليون دولار قيمة مخزون النفط والغاز بمجلس التعاون الخليجي ، مقال منشور في موقع المصري اليوم، نقلا عن التقرير الدولي الذي اعدته QNB ، اذار ٢٠١٢ ، متاح على الموقع :

http://www.almasryalyoum.com/taxonomy/term/244786

THE SECURITY OF ARAB GULF IN LIGHT OF NEW REGIONAL TRANSFORMATIONS

Instructor doctor:
Mohammed Yas Khudhair Al-ghreri

Abstract

Arab Gulf countries, particularly the GCC, seek to form a security system to protect the nature of life and system of government in these six countries. This goal has accompanied these states since the eighties of the last century, because of the regional changes represented in the Iranian- Iraqi war that led these countries to form GCC, and then the transformations which included the international environment at the beginning of the nineties of the last century, which in turn affected the Gulf region, especially after the events of August 1990, a matter that represented a major challenge for these countries.

But the changes that followed the events of September 11/ 2001, then declaring war on terrorism, later the occupation of Iraq in 2003, and the change of powers balance in the region for the benefit of Iran, led this region to be as a center of international interactions, and showed it as a vital region for regional and international interests. These elements made Arab Gulf states suffer from a serious security crisis that cannot face alone, therefore they have to side with great powers to maintain security and stability. The most important of these powers is the United States of America.

In light of changes that take place in the Arab region after 2011; the so-called Arab Spring revolutions that ousted political systems that ruled for decades, the issue of security

in the Gulf region returned, especially after reaching to GCC countries such as Bahrain, leading them to restart a new formula for security in the Gulf region that would save the security and stability of this region, and also define their future in dealing with the probable crises.